أزمة تيجراي الإنسانية والاستجابة الدولية

١٠ اغسطس ٢٠٢١

تحرير : منه خالد

مقدمة

خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠ ، اندلع صراع في اقليم تيجراي بإثيوبيا بين الحكومة الإثيوبية والحكومة الإقليمية لشمال تيجراي ، مما أدى إلى اضطرابات في المنطقة .وقد خلف الصراع آلاف القتلى وذلك في ظروف غير إنسانية يرثى لها.

لقد تسبب الصراع في أزمة إنسانية هائلة حيث عجزت وكالات الإغاثة عن الاستجابة بشكل مناسب للأزمة وتقديم المساعدة. اللازمة .

ومن ثم لفت المجتمع الدولى الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في الأراضي الإثيوبية حيث ان هناك ما يقرب من ثلثى سكان تيجراي أي ما يقدر ب 4.5 مليون شخص ، يحتاجون حاليًا إلى مساعدات إنسانية. ، فقد انتشر العنف ضد المدنيين على نطاق واسع ، ومع تزايد التقارير عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها الأطراف المشاركة في النزاع .فان النزاع لايزال مستمراً وآخذا في التدهور والأوضاع الإنسانية مقلقة للغاية .

وبرغم ازدياد أعداد وكالات الإغاثة والوكالات الإنسانية العاملة في تيجراي مقارنة بالأشهر الأولى من الصراع، إلا أنه من الصعب تقييم حالة النزاع حتى الآن ومعرفة عواقبه على المدنيين ، حيث لا تستطيع وكالات الإغاثة إلى الوصول إلى معظم المناطق الريفية.

يأتي هذا التقرير الذى أصدره ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الانسان بعد تصاعد الصراع في إقليم تيجراي ، للقيام بدور يتمثل في دعوة المجتمع الدولي لدعم وإنقاذ أرواح المدنيين والضغط على الأطراف المعنية لوقف إطلاق النار . حيث يركز التقرير على أزمة تيجراي ومدى استجابة المجتمع الدولي ، وموقف الدول والمنظمات الإنسانية.

ينقسم التقرير إلى أربعة أقسام رئيسية .حيث يتضمن القسم الأول ملخصًا عن الصراع المعاصر في منطقة تيجراي الإثيوبية .فيما يناقش القسم الثاني التحديات الرئيسية التي واجهها سكان تيجراي خلال النزاع ، والتي تتجلى بشكل أكبر في انعدام الأمن الغذائي ، والتشرد واللجوء ، وتدمير المرافق ، وعدم وصول المساعدات الإنسانية ، والعنف .يفيما يتضمن القسم الثالث مدى استجابة المجتمع الدولي ، بما في ذلك المنظمات الإنسانية والجهات الفاعلة الإقليمية ، مع التركيز على الجهات الفاعلة ذات الدور الأبرز . ويتضمن القسم الثالث ثلاثة أجزاء حيث .يتناول الجزء الأول دور المنظمات الإنسانية بشكل واسع ، ويكشف عن جهودها في تقديم المساعدة ، ويحدد القيود المفروضة على عمل الوكالات الإنسانية .ويحدد الجزء الثاني مواقف وسياسات دول الجوار وهي إريتريا وجيبوتي والصومال والسودان من صراع تيجراي .ويعرض القسم الرابع مواقف كل من الولايات المتحدة والصين بشأن الصراع في تيجراي ، بسبب سياستهما النشطة بشأن الصراع.

خلفية الصراع

لقد بدأ الصراع فيإقليم تيجراي في الرابع من نوفمبر ، عندما أمر رئيس الوزراء الإثيوبي ، أبي أحمد ، بشن هجوم عسكري على القوات الإقليمية في تيجراي . وجاء ذلك الأمر نتيجة لاتهام الحكومة المركزية لهجوم الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي على مقر القيادة الشمالية ، التي تضم قوات اتحادية من قوات الدفاع الوطني الإثيوبية.

ظهر ذلك الصراع بعد أشهر من الخلاف بين حكومة أبي أحمد وقادة الحزب السياسي المهيمن لتيجراي ونتيجة لتنفيذ أبي أحمد لسلسلة من الإصلاحات التي أضعفت الجبهة الشعبية لتحرير تيغري منذ تنصيبه في عام ..2018 فقد زاد التوتر بين جبهة التحرير الشعبية لتحرير تيجري ورئيس الوزراء آبي أحمد.

يتم التحكم في النظام الفيدرالي للحكومة الإثيوبية من قبل مجموعات عرقية مختلفة مسؤولة عن شؤون 10 مناطق . حيث لعبت TPLF دورًا مهيمنًا في إنشاء النظام الفيدرالي .ومع ذلك ، فقد أدى تنحية أبي أحمد لزعماء رئيسيين في حكومة تيغراي إلى زيادة التوتر ، مما تسبب في عداء بين الحزبين .حيث نظر قادة تيغراي إلى إصلاحات رئيس الوزراء على أنها محاولة لمركزية السلطة وتدمير النظام الفيدرالي الإثيوبي.

نما الخلاف في سبتمبر ٢٠٢٠ ، حيث تحدى تيغراي قرار الحكومة المركزية بتأجيل الانتخابات ، وأجرى انتخابات إقليمية خاصة به وسط الإجراءات التقييدية لـ Covid-19 ، مما أدى إلى زيادة التوتر وتعليق الحكومة المركزية التمويل للمنطقة و قطع العلاقات .وسرعان ما تصاعد الموقف حيث صنف كلا الجانبين بعضهما البعض على أنه" غير شرعي "، واندلعت الأزمة السياسية إلى حرب خلال شهر نوفمبر .وعززت إثيوبيا قواتها العسكرية من خلال نشر مقاتلين من الميليشيات من أمهرة جنوب تيغراي إلى جانب القوات الإريترية التي تقاتل إلى جانب القوات الحكومية الإثيوبية.

على الرغم من تعهد رئيس الوزراء آبي أحمد بإنهاء النزاع" قريباً " فإنه لا يزال الصراع مستمراً ، وفي الآونة الأخيرة ، جردت الحكومة الفيدرالية الإثيوبية TPLF من وضعها كحزب قانوني ، وخلال شهر مايو ، وصفت الجماعة بأنها منظمة إرهابية .ورغم إعلان الحكومة الإثيوبية لوقف إطلاق النار أحادي الجانب في يونيو ، إلا أن القوات التيغراية استمرت في شن ضربات هجومية جديدة في المنطقة الشمالية ، وتمكنت من دخول العاصمة ، بعد انسحاب القوات الإثيوبية.

لقد أدىالصراع بين الجنود الإثيوبيون والإريتريون والمتحاربون إلى تفكيك النظام الاقتصادي والغذائي في المنطقة بالكامل ، تاركين المدنيين يعانون من العواقب السيئة للصراع المستمر .حيث تؤدى تلك العواقب إلى انعدام الأمن الغذائي ، وتشريد الأشخاص ، وتدمير المرافق ، والعنف الذي يلوح في الأفق.

آثار الصراع

كان للنزاع تداعيات مروعة على المدنيين في إقليم تيجراي.حيث وثقت منظمات إنسانية دولية أضرار وتدمير للمنازل والشركات والمدارس ودور العبادة والمستشفيات .بالإضافة إلى الجرائم الجماعية التي ارتكبتها أطراف النزاع ، بما في ذلك القتل الجماعي والاغتصاب وتدمير الممتلكات ونهبها ، كما أفادت الوكالات الإنسانية ومسئولي الأمم المتحدة بأنه يتم منع سكان تيجراي عمدا من الوصول إلى الضروريات التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة.

انعدام الأمن الغذائي

لقد تضرر الاقتصاد والنظام الغذائي بشدة من الأعمال العدائية وما ترتب عليها من إغلاق للبنوك وانقطاع تحويلات الموارد الحكومية والنهب الجماعي . حيث أدت هذه العوامل جنبًا إلى جنب مع تأثير جائحة كوفيد 19- ، وانخفاض غلات المحاصيل بسبب النزاع المسلح الذي حدث في موسم الحصاد في نوفمبر 2020 ، إلى ضعف مزمن للأشخاص.

كما أن القتال أدى إلى تعطيل موسم الحصاد ، وتأثر حوالي ٨٠٪ من سكان تيجراي لأنهم يعتمدون على الزراعة لكسب عيشهم . كما أوضحت التقارير أن المزارعين ومخزون المواد الغذائية قد تم استهدافهم عمداً بشكل رئيسي من قبل القوات الإريترية . حيث قامت القوات بحرق المحاصيل ونهب المزارع ومخازن المواد الغذائية وقتل المواشي.

كما كشفت تقارير أخرى إلى أن الجنود الإريتريين منعوا أيضًا المزارعين من زراعة حقولهم وحرثها ، وأدى كل ذلك إلى تفاقم أزمة الغذاء الحالية .مما نتج عنه من تجريد للأصول وحرق للمحاصيل ونهبها ، وقلل من قدرة سكان تيجراي على كسب الدخل أو إنتاج الغذاء.

نشر التلفزيون الألماني ZDF خلال شهر مارس 2021 ، لقطات من أكسوم كشفت عن أفعال القوات العسكرية المتعمدة في تجويع سكان تيجراي من خلال تجريد الأصول وحرق المحاصيل ونهب الضروريات الغذائية وأخذ شاحنات محملة بالسكر والعدس وزيت الطهي ، والعلف والدقيق من المحلات التجارية وذبح الماشية والإبل.

لقد تُركت المجتمعات بدون طعام في معظم مناطق تيغراي .، نشرت وكالات الأنباء ملاحظات مسربة عن اجتماع ECC في الثامن من يناير٢٠٢١ لمسؤول من الإدارة المؤقتة للجزء الأوسط من تيغراي . حيث قال المسؤول إن" المواد الغذائية وغير الغذائية إما نُهبت أو دمرت . كما أضاف أيضًا" :إذا لم يتم حشد المساعدة الطارئة العاجلة ، فقد يموت مئات الآلاف من الجوع وفيما يتعلق . بالاطفال الذين يعانون من سوء التغذية ." ووفقًا لتقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) أنه خلال مايو ٢٠٢١ ، "تم فحص ما يقرب من ١١٠٠٠ طفل دون سن الخامسة للكشف عن سوء التغذية الحاد."

إن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) ، وهو إطار عمل إنساني يستخدم مقياس من خمس مراحل من الشدة لتحديد حالة الأمن الغذائي للمناطق الجغرافية والسكان وهو أيضًا نظام يصدر تحذيرًا من المجاعة ، قد أجرى تحليلًا في تيغراي و المناطق المجاورة من أمهرة وعفر خلال مايو ويونيو ٢٠٢١ . حيث خلص IPC إلى أن أكثر من 350.000 شخص في المرحلة الخامسة من التصنيف الدولي للبراءات في كارثة ، وهو أكبر عدد من الأشخاص في المرحلة الخامسة من التصنيف الدولي للبراءات منذ مجاعة 2011 في الصومال كما أن 350 . ألف شخص في المرحلة الخامسة يعانون من ظروف المجاعة.

تواجه المنطقة حالة طوارئ كارثية من الجوع لا تشهد أي تحسن .حذر مسؤولو الأمم المتحدة مجلس الأمنفي الثالث من شهر يوليو من أن المجاعة تؤثر على أكثر من 400 ألف شخص ، وأن 1.8 مليون شخص آخر على شفا المجاعة . كما كشفت فرق منظمة أطباء بلا حدود في يونيو أن بعض القرى في المناطق الريفية" تلقت مرة واحدة فقط توزيع الطعام على مدار الأشهر السبعة الماضية كما أن المخاوف تتزايد مع اقتراب موسم الأمطار ، في حين أنه لم يتم زرع الحقول بعد.

تواجه منطقة تيجراي أسوأ أزمة جوع في العالم منذ مجاعة الصومال في عام .2011 حيث ترتكب القوات الفيدرالية الإثيوبية ، وقوات أمهرة الإقليمية ، وتحالف القوات الإريترية ، عمداً ، جرائم تجويع على نطاق واسع . كما أن الجنود الإريتريون متهمون بتركهم المدنيين في حالة من الجوع ، كما استولوا على جميع المواد الغذائية ، وتم حرق المحاصيل الزراعية .

قال منسق المساعدات الإنسانية في الأمم المتحدة ، مارك لوكوك ، في يونيو إن الجنود الإريتريين كانوا يقومون بتجويع سكان تيجراي عمداً كما انهم كانوا يقومون باغتصاب النساء والفتيات لترهيبهن ."

النزوح واللجوء

مع احتدام الصراع تتفاقم أزمة اللاجئين ، حيث يتنقل المئات من السكان كل يوم بحثًا عن الأمان والغذاء والمساعدات الإنسانية . كما أن من بين المخاوف الجسيمة المتزايدة من تداعيات النزاع المسلح تهجير السكان ، فقد نزح ما يقرب من مليوني شخص ، وآخرون يلتمسون اللجوء.

وحسب ما أفادت به الوكالات الإنسانية أن المدارس الابتدائية والثانوية في البلدات والمدن في جميع أنحاء منطقة تيجراي بأكملها أصبحت مركزًا للنازحين ، حيث وصلت أعداد النازحين إلى مئات الآلاف . ولقد كشفت منظمة أوكسفام في مارس عن الظروف المعيشية السيئة للأسر في تيجراي ، حيث يتكدس الآلاف في غرف صغيرة في المدارس أو الكنائس ، مما يضع مخاطر إضافية على النساء والفتيات حيث أن هذه الغرف والملاجئ تفتقر إلى الفصل بين الجنسين ، مما يعرضهن لخطر الجنس والعنف القائم.

يواجه سكان تيجراي أيضًا عمليات إخلاء قسري من قبل القوات العسكرية والمتحاربين . وفي الآونة الأخيرة ، في غرب تيجراي ، طرد عشرات الآلاف من الأشخاص قسرا من قبل مليشيات الأمهرة.

لقد دفع القتال آلاف الأشخاص إلى الفرار إلى بر الأمان والبحث عن ملاذ ، كما عبر الإثيوبيين الحدود إلى السودان ، حيث لجأ أكثر من ٦٠ ألف لاجئ إلى السودان منذ اندلاع الصراع . ويعيش معظم اللاجئين في السودان في مناطق استقبال أو مخيمات غير مستخدمة أو مع مجتمعات مضيفة ، ويواجهون تحديات تتمثل في نقص الغذاء ونقص مواد الإيواء .كما تفتقر المخيمات إلى مواد الإغاثة الأساسية والإمدادات الطبية الكافية

وفي يونيو ، أوضحت منظمة أطباء بلا حدود أن لاجئي تيجراي يعانون من قلة خدمات النظافة ونقص إمدادات المياه في الملاجئ . كما كشفت منظمة ميدير (منظمة سويسرية غير حكومية) عن الظروف المزرية للاجئين في المخيمات السودانية ، حيث يحتاجون إلى دعم في المأوى ، والأدوات المنزلية ، ومستلزمات النظافة الأساسية ..

فر الأشخاص من البلدان والمدن بحثًا عن المساعدة الإنسانية والوصول إلى الخدمات الأساسية التي لا غنى عنها للبقاء على قيد الحياة . ومن المرجح أن يستمر النزوح الداخلي للسكان عبر الحدود نتيجة للصراع المستمر.

تدمير المرافق وعدم وصول المساعدات الإنسانية

لقد تعرضت المرافق الصحية في منطقة تيجراي للنهب والتدمير عمدًا نتيجة العمليات التي تقوم بها القوات العسكرية ، مما أدى إلى تدمير المرافق الصحية . كما أدت العمليات العسكرية المتعمدة للجنود والقوات إلى الضرر ليس فقط على زراعة سكان تيجراي ومصادر الغذاء ، ولكنها أدت أيضًا إلى جعل البنية التحتية الصحية متهالكة ، تاركة معظم المرافق الصحية معطلة إلى حد كبير .وبحسب منظمة أطباء بلا حدود ، فإن" ما يقرب من70 ٪ من المرافق الصحية في منطقة تيجراي الشمالية المتضررة من النزاع في إثيوبيا قد تعرضت للتخريب ونُهبت المعدات بها."

كشفت بعثة منظمة أطباء بلا حدود في تيغراي في يونيو ، أنه من بين ١٠٥ منشأة تم تقييمها بين منتصف شهر ديسمبر الأول وأوائل مارس ، أن ٨٧ % منها لم تعد تعمل. ، كما كشفت الوكالات الإنسانية أن منشأة واحدة فقط في تيجراي لديها القدرة على تقديم مجموعة كاملة من الخدمات للإدارة السريرية للناجين من الاغتصاب ، في حين أن ١٥ % فقط من المستشفيات والمراكز الصحية تعمل بكامل طاقتها .كما كشفت تقارير إضافية عن احتلال الجماعات المسلحة للمرافق الطبية.

أكد مكتب الصحة الإقليمي في تيجري ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن معظم المستشفيات إما تعرضت لنهب معداتها وأدواتها أو تعرضت للقصف .إن الأضرار التي لحقت بالمرافق تركت المنطقة وسكانها مع الحد الأدنى من الوصول إلى الرعاية الصحية مما يزيد من خطر الإصابة بالأمراض.

أوضحت الوكالات الإنسانية الدولية والوطنية عن عدم قدرتها على توفير وصول المساعدات الإنسانية بسبب القيود الحكومية الشديدة منذ أكتوبر ٢٠٢٠ ، وعلى الرغم من موافقة الأمم المتحدة ووزارة السلام الإثيوبية على بدء وصول المساعدات في ديسمبر 2020 ، تواصل السلطات الإثيوبية تأخير الإمدادات الإنسانية وتصاريح الموظفين.

كما كان وصول المساعدات غير مناسب ، فخلال شهر مايو أكدت الأمم المتحدة أن القوات الفيدرالية الإثيوبية والقوات المتحالفة معها تمنع وصول الإمدادات الإنسانية إلى أجزاء من تيجراي ، وهي تهمة نفتها الحكومة الإثيوبية.

لقد تسببت الحرب في وضع العراقيل أمام إيصال المساعدات إلى المجتمعات الضعيفة ، لا سيما في المناطق الريفية ، حيث كشفت تقديرات مسؤولي الأمم المتحدة أن ٢٠ % فقط من المنطقة يمكن الوصول إليها من قبل وكالات الإغاثة والعاملين في المجال الإنساني بسبب القيود التي تفرضها الحكومة .كما كشفت الأمم المتحدة في ٢٩ أبريل أن ١٠ % فقط من السكان المستهدفين وصلوا من خلال شركاء الأمم المتحدة بالمأوى والمواد غير الغذائية.

خلال شهر مايو تمكنت منظمة أطباء بلا حدود من الوصول إلى أديفتاو للمرة الأولى ، حيث تم العثور على مركز صحي منهوب ومدمّر .وبحسب المنظمة ، فإن" الملفات الطبية والمعدات المحطمة وعبوات الأدوية الممزقة كانت متناثرة بشكل عشوائي على أرضيات كل غرفة . ولم يكن هناك مراتب للأسرة ؛ كما لم يكن هناك طاقم طبي ".

كما أنه خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠ ، كشفت منظمات حقوق الإنسان والجهات الفاعلة الإنسانية أن حوالي ١٠٠٠٠ شخص يعيشون في أديفتاو وحولها لم يتمكنوا من رؤية الطبيب أو الإحالة إلى المستشفى.

فضلاً عن زيارة منظمة أطباء بلا حدود إلى أديفتاو ، كشف مكتب تنسيق الشئون الإنسانية وبرنامج الأغذية العالمي ولجنة الإنقاذ الدولية المشتركة التي زارت مدينة زانا في المنطقة الشمالية الغربية عن الوضع الإنساني المتردي في المنطقة . حيث تعاني المنطقة من نقص في الغذاء ، واختلال في نظام المياه ، ونقص في الكهرباء ، ونقص في الخدمات الصحية .كما لم يتم وصول المساعدات الإنسانية ، بما في ذلك الغذاء . وأوضحت البعثة أن معظم المنطقة الوسطى ، التي يبلغ عدد سكانها حوالي ١,٨ .مليون شخص ، لا يزال يتعذر الوصول إليها إلى حد كبير.

لقد أدى تدمير المرافق ، وعدم وجود رعاية صحية ، وعدم قدرة الوكالات الإنسانية على الوصول إلى جميع الأشخاص المستضعفين ، إلى خلق بيئة من الخوف فضلاً عن تفاقم الأزمة الصحية.

عنف

تم الإبلاغ عن زيادة مستويات العنف ضد المدنيين في تيغراي من قبل الجهات الفاعلة والوكالات الإنسانية . حيث أصدرت الوكالات الإنسانية تقارير مستمرة عن انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في تيجراي .وحمل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان قوات الدفاع الوطني الإثيوبية ، وجبهة تحرير تيجراي الشعبية ، والقوات المسلحة الإريترية ، وقوات الأمهرة الإقليمية والميليشيات التابعة لها ، المسؤولية عن أسوأ الانتهاكات في النزاع ووصفها بـ" الجناة."

خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٠ ، اتُهمت القوات الحكومية والقوات المتحالفة معها بارتكاب جرائم من بينها التطهير العرقي والعنف الجنسي . كما كشفت التقارير عن مقتل مئات الأشخاص في اشتباكات عرقية في مناطق أمهرة وأورومو وعفر وبنين شنقول-جوموز منذ اندلاع النزاع المسلح.

قال مسؤول المساعدات في الأمم المتحدة لمجلس الأمن في ١٥ أبريل إن العنف الجنسي يُستخدم كسلاح حرب في تيجراي الإثيوبية . فقد تم الإبلاغ رسميًا عن أكثر من ٨٢٩ حالة اعتداء جنسي منذ بدء النزاع ، بينما تقدر تقارير أخرى أن عدد الناجين من الاغتصاب في تيجراي وصل إلى ١٠٠٠٠.

لا تزال التقارير تكشف عن أعمال عنف جنسي مروعة من قبل جنود إثيوبيين وحلفاء إريتريين بعد اندلاع القتال في نوفمبر .حيث أنه في خلال شهر مارس ٢٠٢١ فقط ، تم الإبلاغ عن ٥٠٠ حالة اغتصاب من قبل مدنيين من التيجراي . ووفقاً للمسئول الصحي الأعلى في حكومة تيجراي المؤقتة ،" تُبقي النساء في العبودية الجنسية ." كما أنه خلال شهر مايو ٢٠٢١ ، تم الإبلاغ رسميًا عن أكثر من ٥٠٠ حالة عنف قائم على النوع الاجتماعي ، بما في ذلك الاغتصاب.

منذ بداية النزاع ، نقلت النساء في تيجراي العديد من القصص المؤلمة عن تعرضهن للاعتداء الجنسي والتعذيب والاغتصاب من قبل جنود الجيشين الإثيوبي والإريتري . وأفاد الطاقم الطبي في الوكالات الإنسانية أن غالبية الحالات كانت من النساء والفتيات اللاتى تعرضن لاعتداء جنسي مروع .

ونظرًا لارتفاع عدد حالات الاعتداء الجنسي والاغتصاب ، طالبت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في النزاعات ، براميلا باتن ، في ١٤ أبريل ، بأن تتخذ الأمم المتحدة أعلى مستوى لتطبيق القرار ١٣٢٥ على الجرائم في تيجراي ، التي تدعو الأطراف المتحاربة إلى اعتماد تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي ، ولا سيما الاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي ، في حالات النزاع المسلح.

كما أدى الصراع إلى مقتل آلاف الأشخاص . و في وقت سابق من هذا العام ، قالت أحزاب المعارضة في تيجراي إن عدد القتلى في صراع تيغراي وصل إلى ٥٢ ألف قتيل على الأقل . كما كشفت وكالات إنسانية ، في فبراير الماضي ، عن جرائم حرب ارتكبتها القوات الإثيوبية والإريترية خلال هجومها العسكري على بلدة أكسوم ، حيث قتلت القوات العسكرية بطريقة عمدية وممنهجة مئات المدنيين بدم بارد ، ومؤخراً ، تم العثور على ٥٠ جثة لأشخاص أثيوبيين من قبل السلطات السودانية الرسمية في ولاية كسلا عائمة في النهر في ٣ أغسطس . كما عثر على جثث مصابة بطلقات نارية وأيادي مقيدة.

كما أفاد عمال الإغاثة الإنسانية أيضًا أنهم تعرضوا للتهديد من قبل القوات المسلحة ، وغالبًا ما يتم مصادرة إمداداتهم ومركباتهم ، وخلال الآونة الأخيرة ، قُتل ثلاثة من عمال الإغاثة وذلك في ٧ يوليو ٢٠٢١ .

لقد أدى العنف المستهدف وتدمير المنشآت من قبل القوات العسكرية للحكومة المركزية والميليشيات والحلفاء إلى أزمة إنسانية واسعة النطاق فضلاً عن الجرائم الجماعية وجرائم حرب . كما أن تصعيد النزاع وانعدام الأمن على نطاق واسع لايزالان يفاقمان الأوضاع.

استجابة المجتمع الدولي

حظيت الأزمة باهتمام دولي واسع على الرغم من محاولات الحكومة الإثيوبية الحد من تدفق المعلومات من تيجراي . حيث تعمل المنظمات الإنسانية الدولية مع عدد من الدول حاليًا على توسيع نطاق مساعداتها الإنسانية ؛ ولكن حتى الآن ، هناك حاجة إلى مساعدة إضافية.

المنظمات الإنسانية

كانت وكالات الإغاثة والمنظمات الإنسانية مقيدة في إرسال المساعدات إلى السكان المتضررين بسبب انعدام الأمن الذي يلوح في الأفق في المنطقة .في الشهر الأول من الصراع ، وافقت الأمم المتحدة ووزارة السلام الإثيوبية على وصول المساعدات ؛ ومع ذلك ، واصلت السلطات الإثيوبية تأخير الإمدادات الإنسانية وتصاريح الموظفين . وكشف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) أنه حتى 9 يوليو ، لا يزال تدفق الإمدادات الإنسانية إلى منطقة تيجراي معطلاً .بالإضافة إلى ذلك ، فإن وصول العاملين في المجال الإنساني إلى الأشخاص المعرضين للخطر مقيد للغاية ، حيث يُطلب من وكالات الإغاثة الموافقة من الحكومة الفيدرالية للوصول إلى المنطقة.

على الرغم من إدخال الحكومة الإثيوبية عمليتي موافقة منفصلتين لشحنات الإغاثة وموظفيها ، فقد تعرضت العملية لانتقادات بسبب بطئها وتم رفض العديد من طلبات شحنات الإغاثة .وصرح مكتب الأمم المتحدة أن" العمليات الإنسانية مقيدة بغياب الوقود والخدمات المصرفية والاتصالات والكهرباء . وأن هناك حاجة ماسة إلى المزيد من الموظفين والإمدادات واستعادة الخدمات الأساسية لاستمرار العمليات الإنسانية."

وفقًا لبرنامج Core ، وهو برنامج بيانات طورته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، لم يتمكن سوى عدد قليل من المنظمات من العمل في الأشهر الأولى من الأزمة .بالمقارنة بالأزمات الشديدة الأخرى ، فإن تيجراي ، من حيث النسبة المئوية للسكان ، لديها أكبر عدد من الأشخاص المحتاجين ، بينما لديها أقل عدد من المنظمات المستجيبة.

المساعدات الإنسانية التي تقدمها وكالات الإغاثة غير قادرة على الوصول إلى أجزاء كبيرة من المناطق المتضررة في تيجراي . حيث أنه حتى أبريل ٢٠٢١ ، كانت ٢٢ منظمة فقط بما في ذلك ١٠ منظمات غير حكومية دولية و ٣ منظمات غير حكومية وطنية و٥ وكالات تابعة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وكيانان مانحة تعمل داخل تيغراي . وطبقاً لذلك يعتبر عدد المنظمات العاملة في الأشهر الستة الأولى من النزاع صغيرًا نسبيًا مقارنة باحتياجات السكان والمساعدة المطلوبة.

ومع ذلك ، لعبت بعض المنظمات وما زالت تلعب دورًا محوريًا وهامًا في تقديم المساعدة للأشخاص المحتاجين . ، حيث أنه في الأشهر الأولىمن الصراع ، نفذت عملية الطوارئ المشتركة للمساعدة الغذائية في إثيوبيا (JEOP) ، واتحاد المنظمات غير الحكومية الدولية بقيادة خدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS) والمنظمة الوطنية غير الحكومية لجمعية الإغاثة في تيجراي (REST) توزيعات المعونة الغذائية خلال شهر يناير بينما تمكنت اللجنة الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى من تقديم بعض الرعاية الصحية ومساعدة الخدمات الأساسية.

بعد بضعة أشهر من اندلاع الصراع ، بدأ عدد المنظمات الدولية المشاركة في التزايد ببطء ، حيث وصل إلى ٣٢ منظمة غير حكومية خلال شهر مايو ، وفقًا للبيانات التي شاركها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية .ومع ذلك ، ظلت عمليات الإغاثة مقصورة

إلى حد كبير على البدان ومواقع الطرق الرئيسية ، بينما وصلت مساعدات أقل إلى المناطق الريفية ، حيث تشتد الحاجة إلى المساعدة.

تعمل بعثة منظمة أطباء بلا حدود في تيجراي على جانبي الحدود لتقديم المساعدة للاجئين في المخيمات السودانية والنازحين والمجتمعات المضيفة في تيجراي .كما وسعتالمنظمة أنشطتها الإنسانية وتدير حاليًا عيادات متنقلة منتظمة في حوالي ٥٠ موقعًا مختلفًا .ومع ذلك ، توضح منظمة أطباء بلا حدود فشل المساعدات في الوصول إلى المجتمعات النائية ، حيث كان تأثير الأزمة شديداً ، ولم يتمكن الكثير من الناس من الحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية خلال الأشهر الستة الماضية.

في أوائل يناير ، قام المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمفوضية السودانية للاجئين وشركاء آخرين بتوسيع نطاق استجاباتهم الإنسانية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين الإثيوبيين . كما يزيد الشركاء الإنسانيون أيضًا في المخيمات السودانية من أنشطتهم لمساعدة اللاجئين والمجتمعات المضيفة وإشراكهم في المأوى والصحة والغذاء.

دعت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية مثل أوكسفام إلى التطبيق الفعال لوقف إطلاق النار .كما دعت إلى عمل جسر جوي مع تيجراي لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية للمجاعة التي ضربت المنطقة .فيما دعت الأمم المتحدة جميع الأطراف المشاركة في النزاع إلى ضمان المرور الآمن للعاملين في المجال الإنساني ووكالات الإغاثة للمضي قدمًا في تسليم الإمدادات .

تواصل وكالات الإغاثة تقديم المساعدة للفئات الأكثر ضعفاً . ففي ٢٢ يوليو ، وصلت أول رحلة جوية للخدمات الجوية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة إلى ميكيلي .وخلال شهر مايو ٢٠٢١ ، كان هناك ٣٩٢ موظفًا من الأمم المتحدة يدعمون الاستجابة الإنسانية في تيجراي .بالإضافة إلى ذلك ، يكشف مكتب تنسيق الشئون الإنسانية أن عدد المنظمات غير الحكومية قد ارتفع في تيجراي ، حيث بلغ إجمالي موظفي المنظمات غير الحكومية حوالي ١٨٥٠ منظمة. .

وعلى الرغم من زيادة المساعدات الإنسانية ، لا تزال منظمات الإغاثة تواجه تحديات كبيرة للوصول إلى المنطقة وتقديم المساعدة .، وخلال شهر يوليو ، حدد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ما بين ٥٠٠ و ٦٠٠ شاحنة محملة بمواد الإغاثة ضرورية كل أسبوع من أجل تلبية احتياجات السكان ؛إلا أن القافلة الإنسانية الأخيرة التي دخلت تيجراي كانت تحمل ٥٠ شاحنة فقط .بالإضافة إلى ذلك ، تعمل الحكومة الإثيوبية على وقف وتعليق عمل الوكالات الإنسانيةحيث انه في ٣٠ يوليو ، أعلنت السلطات الإثيوبية تعليق المجلس النرويجي للاجئين (NRC) جميع العمليات في البلاد لمدة ثلاثة أشهر ، إلى جانب تعليق منظمة أطباء بلا حدود ، بعد يومين.

سيؤدي منع الحكومة للمساعدات التي تقدمها منظمات الإغاثة الدولية إلى زيادة العواقب الوخيمة في المنطقة حيث كان الوصول إلى المساعدات محدودًا بالفعل .

دول الجوار

منذ اندلاع الصراع في منطقة تيجراي ، أعربت البلدان المجاورة لإثيوبيا عن مخاوفها بشأن الوضع المتقلب وإمكانية امتداد الصراع ، مما دفع جميع البلدان المعنية المجاورة لإثيوبيا إلى الدعوة إلى الإنهاء الفوري لجميع أشكال العمليات العسكرية.

إريتريا

بعد شهور من الإنكار ، أكد رئيس الوزراء أبي أحمد لأول مرة في مارس أن قوات من إريتريا دخلت منطقة تيجراي خلال الصراع المستمر منذ ثمانية أشهر ، جاء ذلك بعد شهور من النفي من قبل الحكومتين الإريترية والإثيوبية .

وتشارك القوات المسلحة الإريترية ، منذ اندلاع الصراع في نوفمبر ٢٠٢٠ ، في عمليات عسكرية مساندة للجيش الفيدرالي الإثيوبي (ENDF)والقوات الخاصة لإقليم أمهرة ، في تحد للدعوات الدولية بانسحابها .تدخل إريتريا مدفوع بمجموعة من الأسباب ؛ لتسريع الصراع الداخلي الإثيوبي ، والتخلص من الجبهة الشعبية لتحرير تيجري ، التي كانت العدو الرئيسي لإريتريا منذ تسعينيات القرن الماضي ، واستعادة الأراضي الإريترية التي احتلت عسكريا في حرب ١٩٩٨ ، والمعروفة باسم مثلث بادمي .كان من المفترض أن يتم تسليم مثلث بادمي من قبل أبي أحمد وفقًا لاتفاقه مع أسياس أفورقي في عام ٢٠١٨.

اتُهمت القوات الإريترية بارتكاب جرائم جماعية وجرائم حرب ، وقتلت مئات المدنيين العزل والنساء والأطفال. وتنفذ القوات الإريترية عملياتها العسكرية في ظل إفلات تام من العقابكما تواصل منع إيصال المساعدات الإنسانية.

جيبوتي

كانت جيبوتي من بين الدول التي أبدت دعمًا واضحًا لعمليات الحكومة الإثيوبية في إقليم تيجراي .ووفقاً لما قاله للرئيس جيله ، "أمام رئيس وزراء إثيوبيا خياران للاختيار : الأول ، يمكنه التفاوض مع حكومة تيجراي ، مع كل طرف منفصل وعلى قدم المساواة .هذا لن يؤدي إلا إلى تقسيم إثيوبيا ، لأنه سيشكل سابقة يمكن بموجبها للمجموعات الإقليمية الأخرى تأكيد مطالبها الانفصالية .ثانيًا ، يمكنه استعادة القانون والنظام على المستوى الفيدرالي ، ومعاقبة أولئك الذين يسعون إلى تفكيك البلاد."

تعاونت جيبوتي أيضًا مع الحكومة الإثيوبية في تسليم السلطة الفيدرالية الإثيوبية عددًا من الشخصيات من جبهة تحرير تيجراي الشعبية (TPLF) وفقاً لما ذكرته وسائل الإعلام الحكومية ، شركة الإذاعة الإثيوبية.(EBC)

الصومال

مثل جيبوتي ، دعمت الصومال بوضوح الحكومة الإثيوبية في نزاع تيجراي من خلال شن العمليات العسكرية ، وفي يونيو ٢٠٢١ ، زعم تقرير جديد لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن الجيش الصومالي قاتل في تيغراي مع القوات الإريترية ، على الرغم من نفي الحكومة الفيدرالية الصومالية .وكشف التقرير أن المقرر الخاص تلقى معلومات وتقارير عن" نقل جنود صوماليين من معسكرات تدريب عسكرية في إريتريا إلى خط الجبهة في تيجراي ، حيث رافقوا القوات الإريترية أثناء عبورهم الحدود الإثيوبية ."ورفضت الحكومة الصومالية في وقت لاحق تقرير الأمم المتحدة وتواصل التأكيد على سعي الصومال لتهدئة الصراع .

السودان

بعد توتر العلاقات مع إثيوبيا بسبب الجدل حول سد سد النهضة ، أعربت السودان عن مخاوفها بشأن الوضع في تيجراي . وتخشى السودان من انتقال الصراع إلى شرق السودان حيث يعاني من اشتباكات أهلية يمكن أن تعزز الانقسامات الداخلية بين شركاء السودان في الحكم.

في أعقاب تصاعد العنف ، أرسل الفريق عبد الفتاح البرهان ، رئيس مجلس السيادة الحاكم في السودان ، أكثر من ٦٠٠٠ جندي إلى الحدود الإثيوبية ، في إطار اتفاق بين الحكومتين يقضي بإغلاق السودان الحدود .من أجل منع التسلل من وإلى السودان من جانب الأطراف المسلحة . كما أغلق السودان حدوده لمنع تسلل الميليشيات إلى البلاد ، لكنه فتح أيضًا الحدود لإرسال

المساعدات واستقبال الإثيوبيين الباحثين عن ملاذ .لكن بعد اختفاء قائد سوداني كان يطارد الميليشيات الإثيوبية في ٢٤ يوليو ، أغلق السودان حدوده مع إثيوبيا.

كما امتد الصراع إلى الجدل الحدودي بين السودان وإثيوبيا في منطقة الفشاجة ، حيث يرى السودان أنها فرصة لاستعادة أراضيه.

كما شكل الصراع تحديًا للسودان حيث أدى إلى عبور الإثيوبيين للحدود .كما دفع القتال آلاف الأشخاص إلى الفرار بحثًا عن ملاذ آمن في السودان .وبحسب صندوق الأمم المتحدة للسكان في مايو ، فر ما يقرب من ٧٠٣١٩ لاجئًا إثيوبيًا إلى السودان ويعيشون في المعسكرات في المدن الشرقية على الحدود مع إثيوبيا .

كشفت منظمة ميدير (منظمة سويسرية غير حكومية) أن أكثر من ٧٠٠ لاجئ يصلون كل يوم إلى السودان منذ بدء الصراع .من أجل استيعاب وصولهم وتقديم المساعدة الإنسانية ، وقد أنشأت الحكومة السودانية ٥ مخيمات للاجئين ، الحميدية ، والقرية ٨ ، ود الماحي (للوافدين الجدد) ، وأم ركوبة وتنيدة (لمخيمات طويلة الأجل) وكان الوافدون ضحايا للنهب والتجنيد القسري والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات.

مواقف القوى الدولية

اقتصرت سياسات الجهات الفاعلة الدولية على تبني نهج محافظ للصراع في إثيوبيا ، وهو ما انعكس في الدعوات المتكررة لوقف تصعيد الصراع وإنهاء العمليات العسكرية في تيجراي.

الولايات المتحدة

للولايات المتحدة دور ظاهر وبارز في صراع تيجراي ، على عكس العديد من القوى الدولية الأخرى . حيث أثارت الولايات المتحدة مرارًا وتكرارًا مخاوفها بشأن الصراع الدائر في منطقة تيجراي الإثيوبية مع التركيز بشكل خاص على الأزمة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان .كما اتسمت الاستجابة الأمريكية للصراع في منطقة تيجراي بسمات مميزة مختلفة :الأول يتعلق بالخطاب الأمريكي حول الصراع من خلال إصدار التحذيرات ودعوة الحكومة الإثيوبية للسماح بمرور تام وآمن ودون عوائق للمنظمات الإنسانية .كما طالبت الولايات المتحدة بانسحاب القوات الأجنبية.

قامت الولايات المتحدة بعدة إجراءات تتماشى مع جهودها الدبلوماسية وحوارها السياسي في حل النزاع .ففي مارس ٢٠٢١ ، أرسلت الولايات المتحدة وفداً للتحدث مع كبار المسؤولين في أديس أبابا . وفي ٢٦ مايو ، أي بعد ٦ أشهر من الصراع المستمر ، دعا الرئيس جو بايدن أطراف النزاع في تيجراي إلى إعلان وقف إطلاق النار قائلاً ،" يجب على المتحاربين في منطقة تيجراي الإعلان والالتزام بوقف إطلاق النار ". و مع استمرار الصراع ، اتصل وزير الخارجية الأمريكية ، أنتوني بلينكيد ، برئيس الوزراء الإثيوبي وأكد على ضرورة" التزام جميع الأطراف بوقف فوري وغير محدد لإطلاق النار في منطقة تيجراي الشمالية."

السمة الثانية لسياسة الولايات المتحدة تجاه تيجراي هي الموقف الإنساني للولايات المتحدة من خلال تقديم المساعدة الإنسانية .ففي الأول من مارس ، نشرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فريق الاستجابة للمساعدة في حالات الكوارث (DART) لقيادة الاستجابة الإنسانية للحكومة الأمريكية في تيجراي ، واستجابة للاحتياجات المتزايدة والهائلة للسكان المعرضين للخطر في تيجراي ، قدمت الولايات المتحدة أكثر من ١٤٩ مليون دولار .في المساعدات الإنسانية الإضافية ، مما يجعل الولايات المتحدة أكبر مانح منفرد للمساعدات الإنسانية إلى تيجراي ، حيث قدمت ما يقرب من ٦٣٧ مليون دولار منذ بدء الصراع.

السمة الثالثة هي تطبيق مقاربة حازمة بتبني عقوبات ضد الحكومة الإثيوبية .حيث طبقت الولايات المتحدة مجموعة من العقوبات على إثيوبيا بسبب التقارير المتزايدة عن النتهاكات المرتكبة في منطقة تيجراي الإثيوبية والتحديات المستمرة التي تواجه منظمات الإغاثة منذ اندلاع الصراع.

خلال شهر مايو ، وصف وزير الخارجية أنتوني بلينكن الفظائع في المنطقة بأنها" تطهير عرقي "، كما أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي قرارًا يدين" كل أعمال العنف ضد المدنيين في تيغراي" ويدعو إلى انسحاب القوات من إريتريا المجاورة ، والتي انضمت إلى القتال لدعم القوات الإثيوبية . وفي الشهر نفسه ، فرضت الولايات المتحدة سياسة تقييد التأشيرات على" أي مسؤولين حكوميين إثيوبيين أو إريتريين حاليين أو سابقين ، أو أفراد من قوات الأمن ، أو أفراد آخرين - ليشملوا قوات أمهرة الإقليمية وغير النظامية وأعضاء جبهة تحرير تيجراي الشعبية." - (TPLF)

الصين

على عكس الولايات المتحدة الأمريكية ، تبنت الصين نهجًا أكثر صمتًا ، حيث تتقاطع المصالح بسبب العلاقات الاقتصادية القوية بين إثيوبيا والصين ، حيث تعتبر الصين الشريك الاقتصادي الأساسي لإثيوبيا .اختارت الصين التزام الصمت إزاء انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب .وفضلاً من ذلك ، أيدت الصين وقف إطلاق النار من جانب واحد وهو الذي تبنته الحكومة الإثيوبية ودعت إلى حل النزاع من خلال الجهود الدبلوماسية .كما أرسلت الصين مساعدات غذائية كجزء من مساعداتها الإنسانية.

أوضح داي بينغ ، نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة ، بوضوح سياسة الصين وموقفها من الصراع ، من خلال بقائها طرفًا غير مشارك .وفي الثاني من يوليو ، قال داي بينغ" قضية تيغراي شأن داخلي لإثيوبيا ، ونحن نؤمن بحكمة وقدرة الشعب الإثيوبي على إيجاد حل مناسب . ويجب على المجتمع الدولي ، أثناء المساعدة في حل قضية تيجراي ، أن يحترم بالكامل سيادة وملكية إثيوبيا ، لأن الغرض من هذه المساعدة هو العمل معًا لمساعدة البلاد في التغلب على الصعوبات والحفاظ على السلام والاستقرار في إثيوبيا والمنطقة . " من مصلحة الصين أيضًا تخفيف حدة الصراع ، حيث أثر الصراع سلبًا على المصالح الاقتصادية الصينية مما تسبب في خسائر اقتصادية.

خاتمة

إن إندلاع النزاع المسلح في تيجراي أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني حيث يعاني المدنيون من التداعيات الوخيمة والسيئة للصراع الذي لا يظهر بوادر للتراجع . وبعد ٨ أشهر من اندلاع الصراع في تيجراي ، استمرت الأعمال العدائية التي تشارك فيها أطراف متعددة بما في ذلك الجبهة الشعبية لتحرير تيجراي وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية وغيرها من المتحاربين والميليشيات الأجنبية في تفاقم الاحتياجات الإنسانية للمدنيين .لقد أدت الظروف المتقلبة وغير الآمنة إلى إضعاف قدرة السكان على الوصول إلى المساعدات والخدمات الصحية الإنسانية.

كما أدى الصراع إلى وجود مجاعة وتهجير وعنف وجرائم جماعية . حيث يعاني المدنيون من مستويات طارئة من انعدام الأمن الغذائي ، و تفتقر بعض المناطق إلى الضروريات الغذائية كما ساهم تعطيل موسم الحصاد ، والقتل المتعمد للإبل والماشية ، ونهب وحرق جميع الإمدادات الغذائية من قبل القوات العسكرية ، في تجويع سكان تيغرايين.

كما أدى تصعيد النزاع إلى أزمة لاجئين ونزوح ، حيث يعبر مئات الإثيوبيين الحدود بحثًا عن الأمان والغذاء والمساعدات الإنسانية ، بينما يقوم العديد من الأشخاص الآخرين بتحويل المدارس والمرافق المدمرة إلى ملاجئهم.

يعاني الناس في تيجراي من العنف الجنسي والتطهير العرقي والاغتصاب على نطاق واسع ، حيث تغض الحكومة الإثيوبية الطرف عن مثل هذه الانتهاكات .بالإضافة إلى ذلك ، أدى عدم الحصول على الرعاية الصحية إلى خلق بيئة من الخوف وفاقم الأزمة الصحية .وتواجه المنظمات الإنسانية أيضًا مجموعة من التحديات في تقديم المساعدات ومساعدة الفئات الأكثر ضعفًا ، حيث تواصل الحكومة جنبًا إلى جنب مع القوات العسكرية والميليشيات الأخرى منع المساعدات الإنسانية بشكل متعمد .لقد بذلت الوكالات الإنسانية جهودًا كبيرة في تقديم المساعدة ومساعدة الفئات الأكثر ضعفًا على الرغم من القيود التي تضعها الحكومة.

بالنظر إلى الموقع المركزي لإثيوبيا في القرن الأفريقي ، كان لنزاع تيجراي مجموعة من التداعيات على البلدان المجاورة . حيث أنه منذ اندلاع الصراع ، تخشى الدول المجاورة امتداد الصراع إلى حدودها أو احتمال تسلل الميليشيات . فقد دعمت إريتريا وجيبوتي والصومال عمليات الحكومة الفيدرالية بإرسال قوات عسكرية ومليشيات .ومن ناحية أخرى ، اعتمد السودان نهجًا دبلوماسيًا أكثر حيادية من خلال تقديم المساعدة الإنسانية فقط للأشخاص الذين يلتمسون اللجوء وحماية حدوده.

وعلى المستوى الدولي ، كان للولايات المتحدة ، على عكس العديد من القوى الدولية الأخرى ، دور ظاهر وبارز في صراع تيغراي ، وتعتبر أهم دولة تلعب دورًا مؤثرًا في الصراع من خلال تقديم المساعدة ، بينما تتماشى الصين مع مصالحها وتدعم إثيوبيا.

ومع ذلك ، فإن الدور الذي تلعبه وكالات الإعانة والمجتمع الدولي لا يزال غير كافٍ في حل النزاع ، من خلال كونه ذا قيمة محدودة .إن الشواغل المثيرة للقلق بشأن الحالة في تيجراي بحاجة إلى نهج أكثر قوة وحزمًا لكي يعتمده المجتمع الدولي .وبالتالي ، فإن منع عمليات القتل الجماعي والاغتصاب والجوع المتعمد والقتل والنهب والاستجابة لهذه المعاناة الإنسانية الجسيمة في تيجراي سوف يتطلب جهودًا متضافرة على جميع المستويات .

يجب على المجتمع الدولي القيام باستجابة فعالة وسريعة لإنقاذ الأشخاص ودعم وكالات الإغاثة للوصول إلى المناطق التي يتعذر الوصول إليها . كما أن الوساطة الفورية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ضرورية لتفادي الوضع الكارثي ووقف القتال وإنقاذ ملايين الأرواح.